

البرلمان يستعرض تقرير تطورات سعر صرف العملة الوطنية

# معالجات لجنة سعر صرف العملة الوطنية

## مراجعة السياسة النقدية والائتمانية لتحقيق النمو الاقتصادي

□ صنعاء / سبأ :

استعرض مجلس النواب في جلسته يوم أمس الإثنين برئاسة رئيس المجلس يحيى على الراعي تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة تطورات سعر صرف العملة الوطنية. وبينت اللجنة في تقريرها أنها قامت بدراسة العوامل والأسباب التي أدت إلى تدهور سعر صرف العملة الوطنية وذلك بهدف التشخيص الحقيقي للمشكلة ثم البحث مع الجانب الحكومي عن المعالجات والحلول ببعدها المتوسط والبعيد المدى والتي تكفل تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية وكذا فيما يخص تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي بصفه عامة.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أهمية الالتزام بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأن يحتل سلم الأولويات والسيطرة على عجز الموازنة العامة وتمويله من مصادر آمنة وحقيقية، وعدم تكرار ما حدث في العام 2009م من اللجوء إلى تمويل العجز من مصادر تضخمية عبر الإصدار النقدي والذي كان السبب الرئيسي لما لحق بالعملة الوطنية من أضرار، وما نتج عن ذلك من ارتفاع في الأسعار.



اجتماع مجلس النواب أمس

الراهنه لوضع سعر صرف العملة الوطنية وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة لاحقة. إلى ذلك وأصل المجلس مناقشته لمشروع قانون بشأن التوثيق في ضوء تقرير لجنة العدل والأوقاف وبحضور وزير العدل الدكتور غازي شاييف الأغبري وعدد من المسؤولين المعنيين في الوزارة.

وتطرقت مواد مشروع القانون مع التعديلات المطروحة عليها إلى أنه يجب على الموثق عند ممارسة مهامه الالتزام بالتحقق من شخصية ذوي العلاقة وأهليتهم ووضاهم وأن يذكر ذلك في الوثيقة مع ذكر الاسم الكامل لكل منهم ومهنته وعمره والشهود وتدوين التاريخ والمبالغ بالأرقام والحروف الكاملة، وعدم توثيق أي محرر في التصرفات العقارية إلا بعد التأكد من ملكية المتصرف للعقار وموافقة السجل العقاري بكشف ما تم توثيقه، وأن يتضمن المحرر نوع العقار ومساحته وحدوده وبيانات توثيقه وعدم تحرير أو توثيق أي محرر يخالف الشريعة الإسلامية والقوانين النافذة، وكذا التأكد من ذوي العلاقة عن موضوع المحرر الذي يرغبون توثيقه وقراءته عليهم مع ذكر ذلك فيه ثم التوقيع عليه مع ذوي العلاقة والشهود.

ويحظر على قلم التوثيق تسليم المحررات التي تم توثيقها أو تحريرها أو صور منها لغير ذوي العلاقة، وأجاز مشروع القانون مع التعديلات المطروحة تسليم صورة طبق الأصل من المحرر للغير بقرار أو بأمر من المحكمة التي يقع بدانئها القلم. ولا يجوز مشروع القانون للموثق أن يحرر أو يوثق محررا يخصه شخصيا أو يخص من تربطه به صلة إلى الدرجة الرابعة.

ويواصل المجلس مناقشته لبقية مواد وأحكام مشروع هذا القانون تباعا. وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

## إعادة النظر في سياسة البنك المركزي فيما يخص توقيت وحجم التدخل في سوق الصرف

### تنمية الموارد غير النفطية والتطبيق الحازم للقوانين الضريبية

### استكمال الإصلاحات الهيكلية في الجوانب المالية والإدارية وبيئة الاستثمار

### تطوير وتأهيل مصفاة عدن بما يمكنها من التوسع في الإنتاج

### توفير أوجه الدعم لمضاعفة صادرات اليمن من السلع

والسياسة النقدية التي تنفذ من قبل البنك المركزي بما يجعل منها أدوات فاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير البيئة الداعمة لتوسع الأنشطة الإنتاجية والتصديرية وبما يحقق الانسجام والتكامل مع منظومة السياسات العامة الأخرى. وأشارت اللجنة البرلمانية في تقريرها المقدم إلى المجلس إلى أن الأوضاع المالية والنقدية لازالت في حالة جيدة.. منوهة إلى أنه يتوافق لدى البلاد احتياطي خارجي كافي من النقد الأجنبي يكفي لتغطية قيمة ما تحتاجه البلاد من الواردات وكذا تغطية احتياجات السوق من النقد الأجنبي.. لافتة إلى أن هناك زيادة في كمية النقد المتجمعة وخصه الحكومة منه الأمر الذي يعزز من ميزان المدفوعات.

واقترحت اللجنة على المجلس عددا من التوصيات لتوجيه الحكومة بها في هذا الشأن لمعالجة الحالة

إلى جانب العمل على ترشيد استهلاك المشتقات النفطية وإعادة النظر في مخصصات كافة الجهات الرسمية المدنية والعسكرية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة عمليات التهريب الداخلي والخارجي لهذه المشتقات، والعمل على متابعة حصول المديونية، وكذا متابعة تحصيل حصة الدولة من فائض النشاط الجاري لدى وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط، وتعزيز وتدعيم استقلالية البنك المركزي كسلطة نقدية مستقلة.

وتطرقت اللجنة في تقريرها إلى أهمية تنفيذ توصيات المجلس المتكررة والمضمنة في تقارير الموازنات العامة والتي كان آخرها موازنة العام المالي 2010م والمتعلقة بضرورة محاصرة عجز الموازنة العامة والسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف والتنسيق والتكامل بين السياسة المالية التي تنفذها وزارة المالية

وتنمية وتنوع مصادر الدخل. كما أكدت أهمية تطوير وتأهيل مصفاة عدن بما يمكنها من التوسع في الإنتاج وتشجيع القطاع الخاص لتوجيه استثماراته نحو إنشاء مصافي لتكرير النفط بهدف سد احتياجات البلاد من المشتقات النفطية، بالإضافة إلى العمل الجاد لتنمية قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والثروة السمكية وإزالة جميع القيود والعوائق التي تعترض نموها وتطورها وتشجيع قطاع التصدير وتعزيز قدراته التنافسية.

وأشارت اللجنة إلى أهمية توفير أوجه الدعم والمساندة لمضاعفة صادرات اليمن من السلع والخدمات وبما يعظم الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة المرتبطة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والتكامل والاندماج في الاقتصاد الدولي لزيادة وتنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي وتنوع مصادر الدخل،

وأكدت اللجنة أهمية مراجعة السياسة النقدية والائتمانية بما يجعل منها أداة فاعلة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بصورة علمية ومدروسة والائتمانس بملاحظات وآراء القطاع المصرفي، بهدف تجنب المراجعة العشوائية لأسعار الفائدة التي ألحقت أضرارا بالغة بسعر العملة الوطنية والاقتصاد الوطني بوجه عام.

ودعت اللجنة إلى إعادة النظر في سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بألية التدخل في سوق الصرف من حيث التوقيت وحجم التدخل والاستفادة من تجربة السنوات الماضية.. لافتة إلى أن التدخل لمره أو مرتين وفي فترة متأخرة وبعد أن تكون أسعار الصرف قد تحركت بصورة كبيرة لا يحدث تراجعا في أسعار صرف العملة الأجنبية مقابل الريال ولا يتحقق معه الاستقرار للعملة الوطنية.

وأهابت بالعمل على تنمية الموارد الذاتية غير النفطية من خلال التطبيق الحازم للقوانين الضريبية وإصلاح أوضاع المصالح الإيرادية بموجب توصيات المجلس المتكررة في هذا الجانب، والاستفادة القصوى من المنح والقرضات الخارجية المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وسد جانب من العجز في الموازنة العامة للدولة والتخفيف من الضغوط الكبيرة والعجز في الموازين الخارجية، وتعزيز قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف وتوفير موارد النقد الأجنبي اللازمة لتغطية احتياجات البلاد من الواردات من السلع والخدمات.

وأكدت اللجنة أهمية استكمال الإصلاحات الهيكلية في الجوانب المالية والإدارية وفي بيئة الاستثمار وعلى وجه الخصوص الجوانب الأمنية والقضائية دون إغفال أهمية والتي كان من الواجب تنفيذها مع برنامج الإصلاح الاقتصادي، ونهية الظروف المناسبة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية إلى كافة المجالات والقطاعات لتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي وتنمية الصادرات غير النفطية وتعزيز النمو الاقتصادي

## مكتب التربية تعز يكرم (104) معلمين بيوم المعلم



من فعاليات حفل التكريم لمعلمي تعز

داعيا المعلمين المكرمين ومن لم يكرموا وكل من له علاقة قريبة أو بعيدة بالعمل التربوي إلى مضاعفة الجهد، كون المعركة اليوم هي السباق في بناء الإنسان.

وفي ختام الحفل قام المحافظ ومعه مدير مكتب التربية ورئيس فرع التربية العامة بتعز بتقديم جوائز التكريم للمعلمين.

وكان المحافظ حمود الصوفي ومعه مدير مكتب التربية عبدالكريم محمود قد قاما بافتتاح معرض الوسائل التعليمية المقام على ست قاعات دراسية في المعهد العالي والذي تشارك فيه كافة مديريات المحافظة وحوي رسوما تشكيلية وأزياء شعبية وسوائل تعليمية دراسية ومجسمات كلها مصنوعة مركبة من البيئة المحلية إضافة إلى العديد من اللوحات التشكيلية تحاكي الواقع التربوي والمجتمعي اليمني.

حضر الاحتفال وكيل المحافظة عبدالله امير وعدد كبير من المعلمين ومدرء المكاتب والمدارس.

والتعليم عبدالكريم محمود إلى ان الرسالة السامية التي يؤديها المعلم تأتي لتعزز مكانته بين أبناء مجتمعه والتي يتميز بها عن غيره من أبناء أمته، وانه يحمل مشاعر الحرية والنور والعلم والمعرفة والرقي والتقدم وبمحو ظلام الجهل والوهن والتخلف، وبدور المعلم والعلم والتعليم لا تقدم ولا رفاهية ولا حرية ولا كرامة.

وقال ومن أهمية التعليم والايحبال اهتم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بالمعلم

□ تعز/ نفاذ خالد: أقام مكتب التربية والتعليم بمحافظة تعز أمس حفلا خطابيا فنيا تكريميا بيوم المعلم بدعم من فرع نقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية و (CaC- Bank). وفي حفل التكريم الذي استهدف 104 معلمين حيا محافظ تعز حمود الصوفي المعلم باني الأجيال ومحقق المستقبل وباني التنمية في يوم عيدده كما حيا اليمن الحبيبة المتأهية للاحتفاء بالعديد من 20 للوحة في موكب الاجازات الوحيدة العظيمة وتنويع عقدين واستهلال عقد ثالث لخفامة القائد والمعلم الوحدوي الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعقد أعماله وتوقعاته بإعادة التوازن الى العملية التعليمية من خلال قيادة جديدة في المحافظة عبدالله صالح رئيس الجمهورية وان تتوقف مهزلة الغش الذي استشرى وقضى على مهابة العملية التعليمية بأكملها مع ابتكار أساليب جديدة في الامتحانات لهذا الغرض.

وأشار مدير عام مكتب التربية

## في جلسة المباحثات الإعلامية اليمنية الصومالية

### اللوزي : مستعدون لتأهيل الكوادر الإعلامية الصومالية وفق إمكانياتنا جيلي : نأمل دعم اليمن لإستراتيجيتنا الوطنية للحفاظ على هويتنا العربية

□ صنعاء / سبأ :



جلسة المباحثات اليمنية الصومالية

العربية عبر تزويده بكل البرامج الدينية الهادفة بما يسهم ففاعلية في الارتقاء بالوعي الثقافي والفكري لدى المواطنين الصوماليين. حضر اللقاء رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية سبأ ورئيس التحرير نصر طه مصطفى، ووكيل وزارة الإعلام المساعد يونس مزاح وعميد معهد التدريب والتأهيل الإعلامي الدكتور عبدالله ناصر، ومساعد رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون علي إسحاق ومدير العلاقات العامة بوزارة الإعلام أحمد الهبلي، والسفير الصومالية

وأكد أهمية تعزيز جسور التواصل الإعلامي بين وزارتي الإعلام والمؤسسات الإعلامية في اليمن والصومال والتصدي المشترك للمخاطر والتهديدات التي يتعرض لها البلدان من قاعدة وعناصر الإرهاب والغلو والتطرف والمروق عن الدين باعتبارها من أهم المخاطر الراهنه على البلدين والمنطقة. وعبر الوزير جيلي عن أمله في دعم اليمن للإستراتيجية الوطنية التي يتبناها الصومال لتنمية الثقافة الدينية المرتكزة على القيم السامية السمحاء لدينا الإسلامي الحنيف وكذا للحفاظ على هويته

عقدت يوم أمس الاثنين في صنعاء جلسة مباحثات إعلامية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية الصومال الديمقراطية برئاسة وزير الإعلام في البلدين حسن أحمد اللوزي وطاهر محمود جيلي.

وتركزت المباحثات على آفاق تعزيز علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين في مجال الإعلام وكذا أوجه الدعم الذي يمكن أن يقدمه اليمن للصومال في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الصحفية والإعلامية. وفي بداية المباحثات تحدث الوزير حسن اللوزي بكلمة رحب فيها بوزير الإعلام الصومالي والوفد المرافق له، منوها بالاهتمامات القيادية العليا وتوجهياتها لتعزيز وتطوير علاقات التعاون بين اليمن والصومال.

وأوضح أن انعقاد هذه المباحثات يندرج في إطار ترجمة توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الرامية إلى تعزيز جوانب التعاون بين البلدين في مختلف المجالات بما في ذلك المجال الإعلامي.

وأبدى الوزير اللوزي استعداد وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية الرسمية لتقديم الدعم وقفا للإمكانيات المتاحة، لمؤسسات الإعلام في الصومال بما يسهم في تأهيل الكوادر الصحفية وتطوير البرامج الإعلامية وكذا استقبال الكوادر الإعلامية الصومالية لتدريبها في معهد التدريب والتأهيل الإعلامي بصنعاء.

من جانبه أشاد وزير الإعلام الصومالي بالتطور الكبير الذي قطعتة اليمن في مجال الصحافة والإعلام، منوها بما تحظى به العلاقات الثنائية من اهتمام القيادتين السياسيتين في البلدين.